

الأخلاق والتنمية المستدامة من منظور بيئي

The ethical dimension of sustainable development : an environmental perspective

علي عميور*1

شهرزاد ادمام2

جامعة جيجل، 18000 جيجل. الجزائر

جامعة جيجل، 18000 جيجل. الجزائر

ali.amieur@univ-jijel.dz

chahrazed.admam@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال: 2025/09/27

تاريخ القبول: 2025/11/02

تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

يناقش هذا المقال موضوع الأخلاق البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، فمن خلال هذه الدراسة تم الوقوف على اهم الآراء الفلسفية التي طرحت إشكالية الاستدامة البيئية ببعدها الاخلاقي، والتي أكدت حقيقتين وهما :ان القضايا البيئية ليس فقط مشاكل تقنية يمكن حلها فقط بوسائل وسياسات اقتصادية ،كالاقتصاد البيئي، والاقتصاد الأخضر ..، بل لديها أبعاد أخلاقية؛ أي ان نجاح اهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق ببعدها البيئي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إقرار قيم ومعايير توجه سلوكياتنا مع الطبيعة من جهة، وأن عملية تجسيد هذه القيم لا يمكن إلا من خلال إرادة سياسية تعمل وفق أولويات اجتماعية بعيدا عن المصالح الاقتصادية الضيقة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأخلاق البيئية. التنمية المستدامة. المركزية البشرية. المركزية الحيوية. المركزية الإيكولوجية.

Abstract

This article examines environmental ethics and its correlation with sustainable development. This analysis highlights currents of philosophical thought which maintain that ecological challenges cannot be reduced to problems of a purely technical nature (susceptible to being resolved through green economics or other political strategies). They comprise, on the contrary, a fundamental ethical dimension. Consequently, the perpetuity of environmental sustainability is conditioned by the adoption of values and norms governing our interaction with nature, as well as by the exercise of a resolute political will which imperatively prioritizes social imperatives over mere short-term economic interests.

Keywords: Environmental ethics. Sustainable development. Anthropocentrism., Biocentrism Ecocentrism.

*المؤلف المرسل: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والافاق

مقدمة

من أكبر المشكلات التي تواجهها البشرية في العصر الحديث، نجد مشكلة المناخ، والتلوث البيئي، والتنوع البيولوجي المهدد بالانحسار والانقراض في بعض الحالات، والذي ترجع أسبابه إلى عدة عوامل؛ كالنشاط الاقتصادي المتسارع الذي زاد من حدته التطور التكنولوجي والنمو السكاني، الأمر الذي دفع العديد من الدول حتى تلبي احتياجات مواطنيها إلى انتهاج سياسات اقتصادية راديكالية، نجمت عنها آثار سلبية، سواءاً من الناحية الكمية، أو النوعية على رأس المال الطبيعي. هذه الوضعية المتدهورة التي ألت إليها البيئة دفعت بعض الأطراف إلى دق ناقوس الخطر، والدعوة إلى إيجاد حلول ومقاربات جديدة تضمن من جهة، اقتصاد يلبي الاحتياجات المجمعية، ويحافظ على بيئة سليمة من جهة أخرى، والتي تم إقرارها في الأخير من خلال طرح مفهوم تنموي جديد وهو ما أصطلح عليه بالتنمية المستدامة، هذا الأخير الذي أستقطب العديد من المفكرين من مختلف العلوم في محاولة منهم لإيجاد نقطة توازن بين أبعاده الثلاثة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي. وأحسن مثال عن هذه المبادرات، نلتمسها عند الاقتصاديين الذين قاموا بتقديم حلول، من خلال طرحهم لسياسات واليات تقوم بالمزج بين كل من متغير الاقتصاد والبيئة ضمن ما يعرف، بالاقتصاد البيئي، الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الأزرق... وكل هذه السياسات وإن لم يكن هناك إجماع حول فاعليتها والتي يمكن التماسها عند كل من أصحاب الاستدامة الضعيفة وأصحاب الاستدامة القوية، فقد كان لها أثر في كبح التدهور البيئي ولو في حدود معينة.

نتيجة محدودية الإمكانيات والصعوبات التي واجهت المقاربات الاقتصادية في إحداث توازن بين عناصر التنمية المستدامة وخاصة في بعدها البيئي، ظهرت دعوات جديدة للأخذ بمقاربة جديدة تركز على البعد الأخلاقي في علاقة الإنسان بالطبيعة. فحسب رؤية أصحاب هذا الطرح فإن المتغير الأساسي الذي كان من المفروض الأخذ به لإيجاد حلول للتدهور البيئي هو الإنسان، وبالتحديد في طبيعة العلاقة التي تربطه بمحيطه والتي تم تحديدها بمفهوم الاخلاق البيئية، وهذا من خلال الدعوة إلى توسيع الحدود التقليدية للأخلاق لتشمل العالم غير الإنساني، والتي ستمخض عنها قواعد وضوابط لا غنى عنها، تكون داعمة للمقاربات الاقتصادية.

لقد تعددت الفلسفات والرؤى حول ضرورة وفاعلية الأخذ بالبعد الأخلاقي كداعمة للتنمية المستدامة، فنجد من يؤكد ويدعم هذا الاتجاه من خلال إعطاء قيمة جوهرية للطبيعة والتعامل معها باعتبارها كائن مثل الإنسان، وهناك من يقلل من أهمية هذا المنحى باعتباره عنصر ثانوي، وإن مسألة الاخلاق عندهم هي مجال يخص الإنسان في علاقته بأقرانه فقط. ويبقى الجدل قائماً حتى يومنا هذا، وعليه وفي خضم ما تم طرحه من تساؤلات ستحاول هذه الدراسة الوقوف على هذه الإشكالية.

الإشكالية: تتمحور إشكالية الدراسة حول الإجابة على السؤال التالي: هل الإنسان يحتاج إلى أخلاق وقيم وقواعد جديدة في تعامله مع الطبيعة؟ وإن تأكدت هذه الحاجة فما هو دور هذه الاخلاق في تعزيز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بعدها البيئي.

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

ما المقصود بالأخلاق البيئية؟

ما هي اهم الفلسفات المدعة والمنكرة لهذه المقاربة؟

ما هو مفهوم التنمية المستدامة وما هي العلاقة التي تربطها بالأخلاق البيئية؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية نطرح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: إن ضبط ووضع قواعد أخلاقية جديدة بين الإنسان والطبيعة هي عملية ممكنة وضرورية

للمحد من التدهور البيئي.

الفرضية الثانية: إن الأخلاق البيئية وإن كانت ضرورة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة فإنها غير كافية

من جهة وصعوبة التحقيق في عالم يغلب عليه العنصر المادي المنفعي.

أهداف البحث:

إن مضمون مفهوم التنمية المستدامة يمكن الاقتراب منه من خلال ثلاث أبعاد: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. ويعتبر البعد الاخير هو هدف هذه الدراسة والمتعلق بالأساس في كيفية إدارة رأس المال الطبيعي وضمان استدامته سواء في جانبه الكمي أو النوعي. إن تأكيد أهمية هذا البعد تكمن في كونه العنصر الأساسي والرئيسي الذي طرح إشكالية التنمية المستدامة وفتح نقاشات في كيفية تحقيقها، والتي كانت مقتصرة في بدايتها في بعض الآليات والسياسات الاقتصادية، هذه الأخيرة وإن استطاعت ان تقدم حلول، فإنها لم ترقى لتطلعات، خاصة لدى الأطراف المدافعة عن البيئة. الأمر الذي دفع بعض المفكرين إلى إعادة النظر في إشكالية التنمية المستدامة وخاصة فيما يتعلق بطبيعة علاقة كل من الظواهر الاقتصادية والظواهر الطبيعية، حيث ثم تحديد عامل جديد يجب أن يكون ضمن المعادلة التي تستطيع حل إشكالية التنمية المستدامة وهو ما يطلق عليه بالأخلاق البيئية. هذه الأخيرة التي ستحاول هذه الدراسة الوقوف عليها بداية بتحديد مضمون وأهميتها وعلاقتها بموضوع التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى فهم الظواهر والاحداث من خلال وصفها وتحليلها وإيجاد العلاقات بينها، وفي هذه الدراسة سنقوم باستعماله في تعريف بعض المفاهيم الأساسية، كالأخلاق البيئية، والتنمية المستدامة، وكذلك من خلاله يمكن استعراض مختلف الفلسفات والرؤى

حول الأخلاق البيئية وتحليلها. كذلك استعملنا المنهج المقارن الذي من خلاله كذلك تم مقارنة خصائص وأجزاء في مواقف بحثية مختلفة لتيارات الأخلاق البيئية والتي من خلالها ثم تحديد الاختلافات وأوجه التشابه، الأمر الذي أدى إلى فهم أفضل للأسباب والعلاقات الكامنة في كل تيار.

أولاً: المركزية البشرية والأخلاق البيئية

إن الحديث عن الأخلاق البيئية وتحديد مفهومها، لا يتسنى لنا إلا من خلال عرض واقع العلاقة التي كانت تربط الإنسان بالطبيعة، وهذا من خلال طرح بعض الرؤى التي تنكر بأن الطبيعة ليس لها قيمة في حد ذاتها، وبالتالي ليست موضوع اعتبارنا الأخلاقي، وهؤلاء هم ما يسمون بتيار المركزية البشرية، وهم في حد ذاتهم المؤيدون للاستدامة الضعيفة.

1. المركزية البشرية

في الماضي كان ينظر إلى أفعالنا من وجهة نظر أخلاقية إلا تلك التي تؤثر على أمثالنا، أما باقي الكائنات غير البشرية فليس لها نفس القيمة التي يحظى بها الإنسان، فهذا الأخير كان يمثل مركز التفكير الذي يسمح لنا بدراسة العالم وفهمه،¹ باعتباره هو فقط وحده الكائن الواعي والحر، وبالتالي الوحيد الذي يتمتع بحقوق خاصة. هذه الرؤية لم تكن محصورة فقط في الفهم الإنساني للأشياء المحيطة به ولكن جاءت بها بعض الديانات لتؤكدها، فالمسيحية مثلاً تقر بهذا التمييز على اعتبار أن الإنسان غاية في حد ذاته، وأن للطبيعة قيمة أذاته فقط، وهو الشيء الذي لا نلتزمه في الرؤية الإسلامية؛ فالإسلام يعطي قيمة في حد ذاتها لكل الأشياء المادية منها والحية، والتي يعبر عليها القرآن في عدة مواضع كقوله سبحانه وتعالى «وإن من شيء إلا يسبح بحمده»². وفي قوله كذلك عندما يتحدث عن كل الكائنات الحية «وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم»³. نفس النظرة الإقصائية نجدها كذلك عند بعض الفلاسفة مثل ديكارت، فهذا الأخير يعتبر الإنسان كمقياس لكل شيء، وأن الاعتراف بقيمة للطبيعة لا يكون إلا في حدود المصالح البشرية، ولو حتى في بعض الأحيان عندما تطرح المسائل الأخلاقية الإنسانية فإن التعرض للمسائل البيئية يكون بصورة هامشية.

هذه الرؤية الإقصائية لكل الكائنات غير البشرية بأن لا يكون لها حقوق مثل الإنسان هي التي أصبح يطلق عليها حالياً المركزية البشرية - Anthropocentrisme -، حيث يرى أصحابها أن قيمة الطبيعة تكمن أساساً فيما تقدمه للإنسان من فوائد، وأن وجودها هو فقط لخدمة احتياجات الإنسان. ومن بين المفكرين المدافعين عن هذه الرؤية نجد الفيلسوف، Bryan G Norton * الذي شرح بطريقة براغماتية بأن إعطاء قيمة جوهرية للطبيعة لا يضيف أي قيمة ملموسة لحماية البيئة، وأن الاكتفاء فقط ببعض القيم التي تركز على المصلحة الإنسانية تكفي وحدها لتولي مسؤولية الحفاظ عليها، وأن كل الجدل حول موضوع إبراز القيمة الجوهرية للطبيعة، ما هو إلا فكر منفصل عن الواقع، لأنه في النهاية سواء كان بتبرير المركزية البشرية أو بتبرير آخر لا يغير شيئاً من محتوى السياسات والسلوكيات التي يجب أن نتبناها.⁴

نفس النظرة نجدها عند فيلسوف آخر وهو Augustin Berque** ولكن من زاوية أخرى، وهي ان الاعتراف وإعطاء قيمة جوهرية للطبيعة من خلال الاعتراف لها بقيمة خاصة (صفة قانونية)؛ أي ان يكون لديها حقوق مثل الإنسان يجعلنا في موقف متناقض، لكون أن من يتمتع بالحقوق فبالضرورة يكون لديه واجبات وهذه الالتزامات لا يمكن لباقي الكائنات ان تقي بها.

2. الأخلاق البيئية

إن القول بأنه لا توجد واجبات أخلاقية إلا بين البشر وأن الطبيعة ليست موضوع اعتبارنا الأخلاقي كما يراه أصحاب المركزية البشرية هو الذي تتحده الأخلاق البيئية.⁵ فلقد جاءت هذه الأخيرة لتوسع المجتمع الأخلاقي ليشمل الأرض نفسها، أخلاق تهتم بتجديد العلاقة بين الإنسان والطبيعة وكذلك بالحيوانات والنبات الذي فوق هذه الأرض،⁶ باعتبارها مجتمعا حيويا ينتمي إليه البشر وليس مجرد ملكية، والتي على إثرها يتحمل الإنسان مسؤوليته اتجاهها. وقد زاد التأكيد على ضرورة الأخذ بهذا المنحى بأن تكون هناك قيم ومعايير توجه سلوكياتنا مع الطبيعة، سواء في مراعاة ما يجب فعله أو فيما هو عادل فعله للطبيعة، هو إلى ما أُل إليه التدهور البيئي على جميع المستويات والذي أصبح يهدد راس المال الطبيعي، سواء بانقراضه او بتلويثه.

وعليه يمكننا القول، بأن الأخلاق البيئية هي مسعى يضع لنفسه برنامجاً لفحص القيم التي تنظم علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية بشكل منهجي، والذي يهدف من خلاله وعلى أساس معايير تحديد فئة الإجراءات المسموح بها تجاه الطبيعة. وبمفهوم أكثر اتساعاً يمكن تعريفها بأنها دراسة الروابط بين الجنس البشري والأنواع الحية وغير الحية الأخرى في المحيط الحيوي، من خلال تناوله الأسس الأخلاقية للعلاقات بين الإنسان والطبيعة وتحليل الآثار المجتمعية لها.⁷ وبصفة عامة يمكننا القول ان الأخلاق البيئية هي العقائد البيئية التي تقترح، كحل للأزمة البيئية، مراجعة جذرية لهذا العلاقة في أبعادها الفلسفية والجمالية والوجودية أو حتى الدينية.

انطلاق من كل هذا يمكننا القول بأن الأخلاق البيئية تسعى إلى طرح المشكلات البيئية على صعيد الأخلاق من خلال التساؤل عن الواجبات والالتزامات التي تقع على عاتقنا في علاقتنا بكيانات العالم الطبيعي. كمرحلة أولى وفي محاولة لحل هذه المشكلة البيئية والتي تعود أسبابها لعدة عوامل أبرزها العامل الاقتصادي، كان مفهوم التنمية المستدامة البديل الوحيد الذي تم اقتراحه وأصبح بذلك واعتباراً من تلك اللحظة مرتبطاً بالاعتبارات الأخلاقية، هذه الأخيرة التي أضحت بدورها هي الجهة الوحيدة التي بمقدورها ان تمدنا بالقيم والمبادئ وتجعلنا مسؤولين في الحفاظ على البيئة، ضمن مفهوم يعمل لمصلحة الجيل الحالي والأجيال المستقبلية. لكن ضمن هذه الدعوة لم يكن هناك إجماع حول درجة الاستدامة الممكنة والمرغوبة فيها والتي انتهت بموقفين: دعاة الاستدامة الضعيفة ودعاة الاستدامة القوية، حيث نجد العامل الأساسي الذي يفصل بينهما هو في درجة الاستدامة البيئية، وكذلك الاختلاف في رؤية كل موقف فيما مدى وضرورة ودور العامل الأخلاقي في ضبط النظام البيئي؛ بمعنى آخر فإننا نجد الطرح السلبي هو الغالب عند التيار الذي أسلفنا الحديث عنه وهم

تيار المركزية الإنسانية، أي أن الذين يدعون للاستدامة الضعيفة هم في حد ذاتهم من لا يرون ضرورة إعطاء الطبيعة قيمة جوهرية. أما التيار الذي يؤكد دور الاخلاق البيئية فهم اصحاب الاستدامة القوية، وهذه التيارات متعددة وتختلف فيما بينها في اقترابها من المسألة البيئية. لكن وحتى تتضح الصورة حول ما أسلفنا الحديث عنه تملي علينا الضرورة المنهجية إلى الاقتراب من كل من مفهوم التنمية المستدامة وكل من مفهومي الاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية.

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة وأنواعها

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة من بين المصطلحات التي لم يتم الاتفاق حول تعريف شامل له، وهذا نتيجة تشعب مواضعه، وكذلك لما يكتنفه من غموض فيما يخص أليات عمله بين مختلف أبعاده، وفي درجة الاستدامة المرغوبة والممكنة، والتي تعتبر في حد ذاتها المجال الخاص الذي يعمل فيه كل طرف، سواء الذين ينفون أي دور للأخلاق في هذا المجال، أو الذين يؤكدون دورها وهم ما يسمون دعاة تطبيق الأخلاق البيئية.

1. مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من المصطلحات التي أصبحت متداولة في العديد من المحافل والمؤتمرات، خاصة تلك التي تأخذ بكل من عامل التنمية والبيئة كمواضيع للنقاش، والتي يكون هدفها العمل على إيجاد حلول للاستدامة البيئية، هذه الأخيرة التي أصبحت تعتبر من أكبر التحديات التي تواجهها البشرية في العصر الحديث. وأكثر من هذا وفيما يتعلق بصعوبة الإلمام بهذا المصطلح يرجع بالأساس لتعدد الروابط التي اقامها مع العديد من المجالات، كالمالية، البيئة، والمدن، التي زادت من صعوبة إعطاء تعريف دقيق له وتحديد نطاقه، وهو الامر الذي نلتمسه كذلك وكبدائية، عندما نحاول ترجمته من اللغة الإنجليزية إلى اللغات الأخرى، وكذلك لتعدد وتباين المفاهيم والمقاربات التي حاولت دراسة كل من مفهوم التنمية والبيئة.

دون الخوض في الجدالات التي قامت حول هذا المفهوم فإن أسباب ظهوره يرجع لعدة عوامل، يمكن ان نلتمس حولها إجماع، لكن يبقى الاختلاف في درجة الخطورة التي تؤثر بها هذه العوامل على النظام البيئي، ولدرجة التدهور الذي آل إليه هذا الاخير، وكذلك للسياسات والوسائل التي بإمكانها حل المعضلة البيئية.

إن اول ملاحظة حديثة لخطورة هذه الوضعية التي ألت إليها البيئة نلتمسها في تقرير Meadows سنة 1972، و التي قامت من خلاله مجموعة من الباحثين من معهد MIT بإنشاء نموذج يوضح فيه العلاقة بين سكان العالم، والإنتاج الزراعي، وكذلك الإنتاج الصناعي ومستوى التلوث واستعمال الموارد غير القابلة للتجدد، أين أتضح كنتيجة أولية لهذه الدراسة ،ان هناك علاقات سببية بين النمو الاقتصادي والانبعاثات الملوثة واستنفاد الموارد الطبيعية،⁸ الامر الذي أدى بنادي روما سنة 1972 إلى نشر تقرير عنوانه " حدود النمو" والذي كان صدمة للعالم، حيث جاء فيه بأنه يتوقع أن النمو الاقتصادي المستمر سيؤدي إلى انهيار البيئة، والذي زادت أكدته تقارير أخرى فيما بعد بأن البشرية تواجه أزمة بيئية ،مثل تقرير marjskjoldHama***

لقد اكدت كل هذه التقارير أن النمو المادي غير المحدود غير ممكن، وإن الحل الوحيد للاقتصاد هو كبحه، الأمر الذي فتح نقاش واسع حول إشكالية النمو الاقتصادي والبيئة تمخضت عنه عدة آراء، والتي نجد من بينها أصحاب فكرة «النمو الصفري» الذين يرون أنه بالإمكان تجنب كارثة بيئية من خلال الوصول إلى حالة توازن من خلال الحفاظ على مستوى ثابت من السكان ورأس المال. لكن هذه الفكرة لم تجد لها قبول واسع وخاصة من طرف الدول النامية التي لم تكن مستعدة لخفض معدلات النمو.⁹

للإجابة عن هذه الإشكالية وبصورة نسبية يجب انتظار انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة البشرية في مدينة ستوكهولم سنة 1972 الذي حضره 113 دولة والذي جاء ليؤكد من جهة ما أقره تقرير Meadows على أن مستقبل الكوكب والبشرية مهدد إذا استمر النمو الاقتصادي والسكاني بهذه الوتيرة وأنه لن يكون صالحاً للعيش فيه مستقبلاً.¹⁰

لقد كانت النقاشات التي دارت في مؤتمر ستوكهولم شديدة، حيث تباينت أوجه النظر حول الأسباب والحلول التي طرحت لحل هذه الإشكالية، خاصة بين الدول المتطورة وبين الدول النامية والتي تكللت في آخر المطاف بالخروج بما سمي إعلان ستوكهولم الذي أقر 26 مبدأ لصياغة اتفاقية دولية متعددة الأطراف وخطة عمل للبيئة البشرية وهذا من خلال 109 توصية تدعو للحفاظ على البيئة قسمت إلى ثلاث فئات:

- فئة تهدف إلى تحسين فهم المشكلات البيئية من خلال وضع برنامج بحث ومراقبة البيئة سمي: Earthwatch

- الاتفاق على مجموعة من الأنشطة للتيسير العقلاني للبيئة

- تسخير وسائل دعم مثل: إعلام المواطنين، ونشر تربية بيئية.¹¹

لكن يجب انتظار سنة 1987 وهي سنة اجتماع لجنة الأمم المتحدة للبيئة برئاسة السيدة Brundtland لإعطاء تعريف للتنمية المستدامة والذي تم تأكيده بعد ذلك في مؤتمر ريودي جانيرو سنة 1994 على أنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهي نهج يحافظ على البيئة والاقتصاد والمجتمع. وقد حددت ركائزها في مؤتمر ريودي جانيرو.

1- الركيزة الاقتصادية: تحقيق نمو اقتصادي مستدام يلبي احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بمقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

2- الركيزة البيئية: تتمثل في حماية البيئة وضمان استدامتها من خلال الحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي.

3- الركيزة الاجتماعية: تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل العيش الكريم لجميع الناس دون تمييز.¹² وفي الآونة الأخيرة تم الاعتراف بالبعد الثقافي للتنمية المستدامة باعتباره جزءاً لا يتجزأ منها تماماً كالتعليم ويشمل هذا حماية التراث الثقافي وتعزيز الهوية الثقافية

مند ان أستقر الامر بالأخذ بمفهوم التنمية المستدامة كإستراتيجية تنموية، توالى المؤتمرات والاجتماعات في هذا الاتجاه، حيث في عام 1990 أقر مؤتمر العمل الدولي اعتماد فكرة التنمية المستدامة كأساس لكل أنشطة منظمة العمل الدولي. نفس الشيء دعت إليه قمة كوبنهاجن سنة 1995 الذي تم التأكيد على أهمية التنمية الاجتماعية كعنصر أساسي للتنمية المستدامة، وكذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، 2002): والذي تم فيه تحديد مبادئ وأهداف التنمية المستدامة، ووضع إطار عمل تنفيذي لها، وتمت فيه الدعوة إلى حماية البيئة المشتركة والقضاء على الفقر، وتحسين قدرة الدول النامية، والتصدي لتحديات العولمة.. بعد هذا التاريخ جاء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو دي جانيرو، البرازيل، 2012): الذي اعتمد ما يسمى جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، حيث حددت فيه 17 هدفًا للتنمية المستدامة وكذلك تم فيه تجديد الالتزام السياسي العالمي بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي، والتحسين الاجتماعي وحماية البيئة.

رغم الاتفاق على الأخذ بمفهوم التنمية المستدامة كإطار نظري وعملي لإيجاد التوازن بين كل من عناصره الثلاثة، تبقى درجة الاستدامة غير متفق عليها وخاصة فيما يتعلق بجانبها البيئي، حيث يبرز في هذا الإطار وجهتين مختلفتين: أصحاب الاستدامة القوية وأصحاب الاستدامة الضعيفة، واللذين يعتبران مجالين يتحدد فيهما كل من دور وطبيعة الأخلاق البيئية. وهذين النوعين من التنمية المستدامة قدر أشار إليهما تقرير Brundtland و إن كانا اقل انتشار من المفهوم الأول الكلاسيكي.¹³

2. أنواعها: الاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية

إن الموضوع الرئيسي الذي يدور حوله مفهوم التنمية المستدامة والذي لا يزال قائماً حتى الآن، هو هل يجب ان نتبنى مفهوم قوي او ضعيف للاستدامة ام لا؟ وتعتبر الإجابة عن هذا السؤال جد ضرورية ودو اهمية كبيرة خاصة عندما نقرب من البعد البيئي لهذا المصطلح، زد على هذا فإن هذين المفهومين اللذين انبثقا عن هذا الانقسام يعتبران في حد ذاتهما معيارين يحددان درجة وطبيعة الأخلاق التي يجب ان تحكم العلاقة بين الإنسان وبيئته، والتي تهدف كذلك وفي حد ذاتها إلى الوصول استدامة بيئية قوية او ضعيفة.

1.2. الاستدامة الضعيفة

ظهر التمييز بين الاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية في أواخر الثمانينيات داخل المجال الاقتصادي من طرف بعض المفكرين الذين شكلوا فيما بعد ما سمي بمدرسة لندن. وكان سبب هذا الظهور نتيجة توسع الفجوة بين طرح كل من اصحاب الاقتصاد البيئي وأصحاب الاقتصاد الأخضر،¹⁴ فأصبحت الاستدامة القوية تعتبر سمة مميزة للاقتصاد الاخضر، والاستدامة الضعيفة أصبحت بدورها مرتبطة باقتصاديات الموارد واقتصاد البيئة، هذه الأخيرة التي تعمل على التغلب على مشاكل الاستدامة من خلال نظام أسعار فعال واستبدال الموارد أو الوظائف الطبيعية النادرة أو المهددة برؤوس أموال أخرى، سواء كانت طبيعية أو بشرية أو مادية (معدات، تقنيات).¹⁵ بمعنى ان الشرطان الوحيدان للتنمية المستدامة هو ان كل من رأس المال الطبيعي ورأس المال

المصنوع قابلان للاستبدال بشكل أساسي، و أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين أنواع الرفاهية التي يولدها كلاهما، وبالتالي الشيء الوحيد الذي يهم هو القيمة الإجمالية لمخزون رأس المال الكلي، والذي يجب الحفاظ عليه على الأقل أو زيادته بشكل مثالي لصالح الأجيال القادمة. من هذا المنظور، "لا يهم ما إذا كان الجيل الحالي يستخدم موارد غير متجددة أو يطلق ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، طالما يتم بناء ما يكفي من الآلات والطرق والموانئ كتعويض لهذا. وعليه فإن أصحاب الاستدامة الضعيفة لا يأخذون المشكلة البيئية في حساباتهم الاقتصادية إلا في حدود ما تقدمه للبشرية من منافع اقتصادية. وعليه فإن موضوع تنظيم العلاقة بين الإنسان والطبيعة من خلال إعطاء قيمة جوهرية للطبيعة، لا يعدو أن يكون من أولوياتهم ويبقى منظورهم لهذه الأشياء محصور في رؤية أصحاب المركزية البشرية Anthropocentrisme

2.2. الاستدامة القوية

إن إمكانية الاستبدال بين العناصر الثلاثة التي دعي إليها أصحاب الاستدامة الضعيفة يجب أن تكون محدودة بشكل كبير، وهذا بسبب وجود عناصر حاسمة يوفرها رأس المال الطبيعي لوجود الإنسان ورفاهيته. وهو الشيء الذي ذهب إليه أصحاب الاستدامة القوية، فهؤلاء أقل تركيزاً على الجوانب الاقتصادية وحدها ويقترحون مقاربة أكثر جذرية. حيث ينطلقون من أن رأس المال الطبيعي لا يمكن اعتباره مجرد مخزون من الموارد، بل إنه مجموعة من الأنظمة المعقدة المؤلفة من عناصر حيوية وغير حيوية متطورة تتفاعل بطريقة تحدد قدرة النظام البيئي على تزويد المجتمع البشري، بشكل مباشر و/أو غير مباشر، بمجموعة واسعة من الوظائف والخدمات¹⁶. فبالنسبة لأصحاب هذا الطرح تُعد الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية أحد مكونات المحيط الحيوي، الذي تعتمد عليه، ولهذا يتعين عليها ضرورة دمج قواعد عمله. فرأس المال بأنواعه المختلفة - المادي والبشري والطبيعي - فهي غير قابلة للاستبدال بل متكاملة. لذلك، ليس مخزون رأس المال الكلي هو ما يجب ضمان ثباته بمرور الوقت، بل مخزون رأس المال الطبيعي¹⁷.

وبهذا فالاستدامة القوية هي مفهوم يرى أن رأس المال الطبيعي له قيمة جوهرية تتجاوز قيمته النفعية للاقتصاد البشري، أي أنه توجد حدود بيئية يجب على النشاط الاقتصادي والاجتماعي أن يعمل ضمنها. وبعبارة أخرى، هناك وظائف وخدمات أساسية تقدمها البيئة الطبيعية لا يمكن تكرارها أو استبدالها بالكامل بالأنظمة أو التكنولوجيا التي صنعها الإنسان. وعليه فإن الحفاظ على مخزون ثابت أو متزايد من رأس المال الطبيعي هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة الحقيقية.

إن الإقرار بأن للطبيعة قيمة جوهرية، وإن لها قيمة في حد ذاتها، وليس فقط لما تقدمه من منافع للإنسانية، هو ما حاولت أن تقوم به بعض السياسات البيئية والتي نجد من بينها كل من دعاة الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق.. من خلال تطويرهم لتقنيات وصناعات خضراء، وسياسات وأدوات اقتصادية خضراء.

إن موضوع تنظيم العلاقة بين الإنسان والطبيعة من خلال إعطاء قيمة جوهرية لها، هو من بين مطالب أصحاب الاستدامة القوية، وكذلك من بين مطالب الأخلاق البيئية، هذه الأخيرة التي تعددت تياراتها ولكنها

تشترك في كونها تدعم طرح الاستدامة القوية حول قيمة رأس المال الطبيعي، وتختلف فيما بينها في مقارباتها لطبيعة المشكلة البيئية والتي سنحاول إلقاء نظرة عليها من خلال الاقتراب من تيارين رئيسيين وهما: المركزية الحيوية والمركزية الإيكولوجية.

ثالثاً: تيارات الأخلاق البيئية: المركزية الحيوية والمركزية الإيكولوجية

«إن تضامناً المصير بين الإنسان والطبيعة، وهو تضامن اكتُشف حديثاً من خلال الخطر، يجعلنا أيضاً نعيد اكتشاف الكرامة المستقلة للطبيعة ويأمرنا باحترام سلامتها بما يتجاوز الجانب النفعي».¹⁸

هذا الشيء الذي جاءت الأخلاق البيئية لتحاول تبيانها من خلال ولوجها إلى عالم الطبيعة الذي أضحي أهم مواضيعها، حيث أعطت لها قيمة جوهرية ذاتية بعيداً عن المنظور الكلاسيكي الذي يربط قيمتها فقط بالمنفعة التي تقدمها للإنسان، بمعنى أن المنظور الكلاسيكي والذي يعرف أصحابه بـ *Anthropocentrisme* والذي أسلفنا الحديث عنه يأخذون الطبيعة كمجال لأفعالنا التقنية فقط ولا يعتبرونها مجالاً تطرح فيه الاعتبارات الأخلاقية، وهم بذلك عكس التيار الثاني الذي يبحث في اتجاه آخر عن قيم ومعايير التي تعمل على توجيه تصرفاتنا مع الطبيعة، ليس من منطلق قدرتنا على الفعل (القدرة التقنية) ولكن من مبدأ ما يجب علينا فعله للطبيعة، أي ما هو عادل فعله، وهو ما سنحاول التقرب منه من خلال دراسة كل من مقارنة المركزية الحيوية، ومقاربة المركزية الإيكولوجية.

1. المركزية الحيوية: Le Biocentrisme

تسعى المركزية الحيوية إلى منح قيمة جوهرية لغير البشر، وبشكل أخص للكائنات الحية الفردية، على عكس المركزية البشرية التي لا تمنح قيمة أخلاقية إلا للكائنات البشرية. بمعنى أن منطلق هذا التيار هو إقراره بأن لكل الكائنات الحية أهداف، والتي تتلخص في البقاء، والتكاثر، وبشكل أكثر عمومية، في أي هدف آخر مستقل عن الأحكام البشرية.¹⁹

كل هذه الأهداف التي تقوم به هذه الكائنات في الحفاظ على وجودها هي بمثابة وسائل في خدمة غاية، إذن توجد غايات في الطبيعة. وعليه يمكن اعتبار كل كائن حي بمثابة المكافئ الوظيفي لمجموعة من الأفعال المقصودة، وكأنه "غاية في حد ذاته"،²⁰ ومن هذا المنطلق فكل فرد حي، على قدم المساواة مع أي فرد آخر، فهو جدير بالاعتبار الأخلاقي. إن الدعوة لإعطاء قيمة جوهرية للكائنات الحية لم يبق موضوع مطالب الفلاسفة بل تعدى ذلك وأصبح من مطالب العديد من الناشطين في مجال حماية الطبيعة، والتي نجد من بينهم مثلاً ناشطو منظمة "الأرض أولاً"، وأعضاء منظمة "السلام الأخضر" و"جمعية البرية" [...]. والتي تتفق فيما بينها وتؤمن بوجود قيم جوهرية في الطبيعة تلعب دوراً متزايد الأهمية في تشكيل المواقف والسياسات البيئية في جميع أنحاء العالم.²¹

هذا الامر هو ما زادت أكدته اتفاقية التنوع البيولوجي ريو، 1992 في مادتها الأولى على "القيمة الجوهرية للتنوع البيولوجي". وتأكيد لهذه القيمة لكل كيان حي، يعني الاعتراف بأنه موجود بطريقة لا يمكن التصرف به بشكل تعسفي، وأننا لا يمكننا استبداله بإرادة بديل مكافئ. وإن حدث ذلك فتبريره إلزامي.

لقد قدم المذهب البيولوجي المركزي قيمة جوهرية وحقًا في الحياة لكل كائن حي فردي. ولكن هناك واقع بيولوجي وهو أن الحياة مبنية على تفاعلات بين الكائنات الحية، بما في ذلك الافتراس والتطفل. وعليه وحسب هذا المنطق، فإذا منحنا جميع الكائنات الحية الفردية حقًا مطلقًا في الحياة، فكيف يمكننا أن نفسر أو نبرر هذه التفاعلات الضرورية لاستمرار الحياة على كوكب الأرض؟ وكيف يمكننا ترتيب الأولويات بتحديد من له الدور الأساسي ومن له الدور الثانوي. وهذا شيء من الصعب تحقيقه، لأن البحث عن هذه التبريرات سيؤدي للخروج عن المساوات التي يدعوا لها أصحاب هذا التيار. زد على هذا ان المركزية الحيوية لا تستجيب لمتطلبات حماية الطبيعة بأكملها لأن هذه الأخيرة ليست فقط كائنات حية بل فيها عناصر فزيائية وكيميائية ونظم بيئية الهواء (التربة، ماء..). وكل هذه العناصر تتفاعل فيما بينها. هذا ما جاء به التيار الثاني كانتقادات لهذا المنظور من جهة وكأسس من خلالها ثم بناء لمنظوره الخاص من جهة أخرى.

2. المركزية الإيكولوجية: écocentrisme

انطلاقاً من محدودية مقارب المركزية الحيوية ظهر تيار آخر وهو المركزية الإيكولوجية، حيث قام هذا الأخير بتوسيع عناصر العالم الطبيعي من خلال إدراج عناصر جديدة في العالم الطبيعي الذي أهملها التيار الآخر، الذي كان يركز فقط إلا على الكائنات الحية. ووفق هؤلاء فإن الطبيعة لا تتكون إلا من العناصر الحية، بل هناك عناصر مادية يجب علينا أن نضفي عليها نظرة أخلاقية كذلك، أي وضع قيم ومعايير توجه سلوكياتنا مع الطبيعة بمفهومها الواسع، سواء من خلال مراعات ما يجب فعله وما هو عادل فعله تجاهها. ومن أبرز المفكرين الذين دعوا إلى ضرورة توسيع مجال الأخلاق البيئية نجد المفكر Aldo Leopold الذي يرى ضرورة النظر إلى الأرض كمجتمع حيوي تشمل كل من البشر والحيوانات والتربة والمياه.. وقد لخصت مقولته المشهورة في كيفية حل المشكلة البيئية، بأن الإنسان ينبغي عليه أن يغير موقفه وأن يضع مبدأ مفاده «أن الشيء يكون صحيح عندما يميل على الحفاظ وسلامة واستقرار وحماية المجتمع الحيوي، ويكون خاطئاً في الحالة العكسية.»²² وقد أشار كذلك إلى أهمية التكامل بين أجزاء الكائنات سواء الحية منها او الجامدة، وعلى ان ننظر إليها نظرة الكل بالجزء والتي لخصتها عبارته المشهورة " فكر كما تفكر الجبال " ، وهي فكرة استوحاها من تجربة عايشها حينما قام سكان إحدى المناطق الامريكية بالقضاء على الذئب، وهذا بحجة ان تكاثرها يهدد بانقراض الغزلان وبالتالي خسارة الصيادين لاحد الموارد. لكن كانت النتيجة عكسية، حيث كان تكاثر الغزلان في حدود معية، مما أنتج أثار سلبية على البيئة، كاستنفاد المراعي وتدهور المنحدرات. هذه النتائج أكدت له شيئاً

أساسيا، وهو أننا لدينا نظرة ضيقة عن دور عناصر الطبيعة وان في حقيقة الأمر ان كل عناصرها متكاملة وان كل ما هو موجود سواء حيا او جامدا له دور يلعبه في التوازن البيئي.²³ ومن خلال هذه الآراء تم بناء منظومة فكرية تعبر على هذا الاتجاه والتي يمكن تلخيصها في ثلاث أفكار رئيسية.

أ. ترك الطبيعة كما هي:

بمعنى أنه يجب على البشر ترك الطبيعة وشأنها وعدم التدخل فيها، وهذا الهدف هو هدف ألدو ليوبولد، الذي اعتبر المناطق البرية نماذج لمجتمعات أحيائية صحية.

ب. إتباع الطبيعة وتقليدها:

تعديلات الإنسان للطبيعة يمكن أن تكون متناغمة مع العالم الإيكولوجي بشرط أن تحترم وتيرة التغيرات الناجمة عن التطور الإيكولوجي، لان استعمال التطور التكنولوجي بطريق غير عقلانية، قد يحدث تغيرات عنيفة وسريعة ونطاق غير مسبوق". ولهذا يجب ان يكون تدخل الإنسان في الطبيعة لطيفاً وبطيئاً ومحلياً، لأنه سيحترم حينئذٍ النطاق الزمني والمكاني والطبيعي للتغيرات الإيكولوجية، فسيكون بالتالي مكافئاً سببياً لهذه التغيرات، وبالتالي أقل عرضة للإضرار بالبيئة

ج. العيش بتناغم مع الطبيعة والتنسيق معها:

لحماية الطبيعة يجب ان تكون هناك "حالة من الانسجام بين الإنسان والأرض، والانسجام مع الطبيعة هو مصطلح مجازي يجب فهمه في إطار المفهوم الإيكولوجي للتكافل. حيث التكافل هو تفاعل إيكولوجي يعتمد فيه كائنات حيان أو أكثر على بعضهما البعض في دورة حياتهما، وفي نسخته التبادلية، يشكل التكافل شكلاً من أشكال التعاون الإيكولوجي المفيد للطرفين لجميع الكيانات المعنية.

خلاصة القول هو ان كل هذه العناصر الثلاثة وظيفتها هو دفع الإنسان للعمل مع الطبيعة للتعلم منها والعمل معها بدلاً من فرض إرادته عليها، وهذا من خلال ممارسات مختلفة تحافظ على التنوع البيولوجي، كالزراعة المستدامة وكل الوسائل التي تحافظ عليه من الاثار السلبية التي يمكن ان يسببها الإنسان، لأن الطبيعة، من خلال تطورها الطويل، قد توصلت إلى حلول فعالة ومستدامة يمكنها ان تكون لنا دليل للتعامل مع كل المتغيرات التي يمكن ان تحدث.

رابعا: سياسات واليات تنفيذ الأخلاق البيئية

إن الدعوة إلى تطبيق اخلاق بيئية جديدة، في علاقة الإنسان بمحيطه في إطار مفهوم التنمية المستدامة، سواء حسب أصحاب الاستدامة القوية، أو الضعيف يتطلب بالضرورة سياسات واليات معينة، وهي متعددة،

وفاعليتها تخضع لعدة عوامل: سياسية واقتصادية واجتماعية. وهو الشيء الذي يؤكد كذلك وفي نفس الوقت التباين بين مختلف الدول في مقارباتها لمواجهة التحديات البيئية.

1. السياسات العامة البيئية:

هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمعالجة القضايا البيئية والتي نجد منها:

1.1. الأدوات الاقتصادية

تلجأ الدولة هنا إلى فرض بعض الرسوم كرسوم التخلص، ورسوم الخدمات، ورسوم المنتج، ورسوم إدارية. فرسوم المنتج، على سبيل المثال، تفرض على المواد الملوثة الموجودة في المنتجات أو عوامل الإنتاج، بينما تُستخدم رسوم التخلص ورسوم الخدمات مباشرة لجعل تكلفة استخدام الموارد مدفوعة. وقد تلجأ الدولة إلى تقديم مساعدات مالية لتركيب تقنيات جديدة، وكذلك منح لنفقات البحث والتطوير المتعلقة بالبيئة. وفي بعض الأحيان تجمع هذه الأنظمة بين الرسوم والمساعدة المالية وهذا لتحفيز إعادة الملوثات بغرض إعادة تدويرها.

2.1. التنظيم

التنظيم البيئي هو مجموعة من القوانين واللوائح والمعايير التي تهدف إلى حماية البيئة، وهو يتعلق بمجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك تلوث الهواء والماء، وحماية الحياة البرية، وإدارة النفايات، وإدارة الموارد الطبيعية. ويمكن أن يكون له تأثير كبير على البيئة. فهو يساعد في تقليل التلوث، وحماية الحياة البرية، والحفاظ على الموارد الطبيعية.، ويساعد كذلك أيضًا في الترويج للتنمية المستدامة. ومن أمثله نجد:

المعايير: مثل معايير التخلص، ومعايير جودة البيئة، ومعايير التقنية:

معايير التخلص هي معايير تحدد الحد الأقصى المسموح به من التلوث الناتج عن التخلص من النفايات، اما معايير جودة البيئة فهي معايير تحدد الحد الأقصى المسموح به من التلوث في البيئة، مثل الهواء والماء والترربة. اما معايير التقنية فهي معايير تحدد متطلبات التصميم والتشغيل للمعدات والمرافق الصناعية، بهدف الحد من التلوث.²⁴

3.1. الأدوات المعلوماتية والاتفاقيات:

هذه الأدوات تسمح للأفراد والشركات الوصول إلى معلومات حول البيئة، مثل جودة الهواء أو مستوى التلوث وهي تساعد على زيادة الوعي البيئي ودعم اتخاذ القرارات العقلانية. كذلك يمكن استخدام الأدوات المعلوماتية لدعم الممارسات المستدامة، مثل استخدام الطاقة المتجددة أو تقليل استهلاك المياه. كذلك تتيح الاتفاقيات أو الأساليب الطوعية التعاون بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ومنه تطوير حلول مشتركة للتحديات البيئية.²⁵

2. تحديات تنفيذ السياسات البيئية

في الأخير ومن خلال هذا العرض يمكن القول بأن فرض اخلاق بيئية على الافراد هو تحدي كبير، فهو عند البعض ليس فقط إعادة تنظيم العلاقة التي تربط الإنسان بمحيطه من خلال فرض إطار قانوني ومؤسسي،

يفرض قوانين ضبطية وجماعية، التي تمنع وتقيّد كل الأنشطة الضارة بالمحيط أو حتى المحفزة لخلق تصرفات إيجابية تجاه البيئة. فكل هذه الإجراءات تفرضها الكثير من الدول من خلال ما يعرف بالسياسات العامة البيئية والتي أسلفنا الحديث عنها. ولكن حسب البعض وقبل كل شيء يجب ان يسبق كل هذه الآليات وهذه السياسات عملية تغيير الدهنيات والسلوكيات البشرية، من خلال عملية تكوين المواطنين الذين يكون لديهم وعي بالقضايا البيئية. وهذا هو دور الاسرة، والمدرسة، والمجتمع المدني، هذا الاخير الذي يعتبر الجسم المتوسط بين المواطنين والدولة والذي سيفرض لا محالة رؤيته ولو بشيء نسبي حول ضرورة الالتفات للمسائل البيئية التي اصبحت تشكل تهديدا للبشرية.

ان كانت الأخلاق البيئية هي جزئ من فلسفة التنمية المستدامة، فإن موقعها ودورها ضعيف خاصة في المجتمعات التي تتمتع السياسة فيها باستقلال ذاتي بعيد عن الاخلاق والادب، والتي تفضل مصالحها الاقتصادية عن مخاطر التدهور البيئي. زد على ذلك ان تنفيذ هذه السياسات في بعض الأحيان يتطلب إمكانيات ضخمة تكون تكلفتها أكثر من منافعها. ومن بين التحديات الأخرى التي تواجه عملية التنفيذ، نجد كذلك الحاجة والفقر الذي تعيشه بعض المجتمعات التي تعتمد في تلبية احتياجاتها على الموارد الطبيعية والتي لا يمكن ان تستغني عنها باسم مبادئ أخلاقية تجاه البيئة. وعليه قبل الحديث عن استدامة بيئية يجب حل مشكل الفقر التي تعيشه معظم الدول و هو الشيء الذي أكدته رئيسة الوزراء أندرا غاندي في كلمتها التاريخية في مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول البيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972 حينما قالت أن الفقر هو أكبر مُلوث،²⁶ معارضةً النظرة التي كانت سائدة في الغرب والتي كانت تميل إلى لوم الدول النامية على مشاكل البيئة، وكأنها نتيجة حتمية للتنمية، فالدول المتقدمة وصلت إلى مستويات الرخاء والتلوث الحالية من خلال الاستغلال والاستغراق في التصنيع، ثم تحاول فرض قيود بيئية على الدول النامية التي تسعى فقط للنهوض بشعوبها من الفقر.

الخاتمة

من خلال ما تم طرحه من أفكار ورؤى، سواء التي تؤكد او التي تنفي أهمية البعد الأخلاقي للتنمية المستدامة، فإن واقع البيئة لا يزال حتى الان يعرف تدهورا لا مثيل له، وعليه فإن مسألة ضرورة تغيير رؤيتنا للطبيعة بإعطائها قيمة جوهرية ام لا، لا يعدو إلا ان يكون مجرد أهداف نبيلة لبعض المفكرين التي وجدت لها بعض السياسات لتجسيدها عبر بعض البرامج و بعض الإجراءات القانونية المحدودة، و عليه فإن مجرد الاقتراب من موضوع التنمية المستدامة عبر دراسة أبعادها فقط والخروج بحلول نمطية لا يعدو كافيا لحل إشكالية الاستدامة البيئية، و هذا ما تم استنتاجه من هذه الدراسة، فكل التيارات تقر بمسؤولية الإنسان على الطبيعة و انه حان الوقت لاتخاذ إجراءات ضبطية من خلال فرض قوانين أخلاقية ملموسة وواقعية، بمعنى ان المشكلة البيئية ليست مسألة أخلاقية بحثة يجب إدراج مواضيعها في الكتب المدرسية و الدعوة لها في المحافل

و المؤتمرات فقط ، بل يجب أن تتوفر أولاً إرادة سياسية حقيقية لإيجاد حلول مستدامة، و ان يتم إشراك كل الأطراف الفاعلة المجتمعية في صياغة السياسات البيئية وان لا تبقى تقتصر فقط على أصحاب المصالح .

إن تحقيق ما يصبوا له دعاة الاخلاق البيئية من خلال تحديدهم لطبيعة العلاقة التي يجب ان تربط الإنسان بالطبيعة شيء نبيل في أهدافه، لكنه صعب التحقيق، وهذا لتضارب المصالح بين عدة جهات مختلفة ابتداء بالدول فيما بينها إلى الافراد فيما بينهم، فطبيعة صراع الإنسان مع مثيله كان دائما ولا يزال يدور حول عنصرين رئيسيين هما : المادة و المكانة الاجتماعية، ولتحقيق احدهما وخاصة الأول كان دائما على حساب عناصر أخرى، زد على هذا ومن بين الصعوبات الأخرى نجد ان بعض المشاكل البيئية لا يمكن حلها إلا من خلال تعاون دولي، و منها من يعود لتعقدها و تشابكها . كل هذه العوائق تجعل مسألة تحقيق استدامة بيئية عبر إضفاء بعد أخلاقي عليها غير كافي، فالمسألة تتطلب حشد مختلف الطاقات، عبر آليات وسياسات، والتي يمكن أن نلتمسها في كل من الاقتصاد البيئي والاقتصاد الأخضر وإلى ما ذلك من وسائل مختلفة.

الهوامش:

¹ Létourneau, Alain « .Pour une éthique de l'environnement inspirée par le pragmatisme : l'exemple du développement durable .» *Vertigo* .(2010) 1-10 <https://doi.org/10.4000/vertigo.9541> (site visité le 10janvier 2025 mai 2024)

² (الإسراء ، الآية 44).

³ (الانعام ، الآية 38).

* Bryan G. Norton est un philosophe américain spécialisé en éthique environnementale. Il est connu pour son travail sur la durabilité, la biodiversité et la politique environnementale.

⁴ Vanderstraeten, Paul. La valeur intrinsèque de la nature : société, éthique et ontologie. Faculté de philosophie , arts et lettres, Université catholique de Louvain, 2018. Prom. : Feltz, Bernard. <http://hdl.handle.net/2078.1/thesis:13294>

** Augustin Berque est une figure importante de la pensée environnementale contemporaine, dont le travail interdisciplinaire enrichit notre compréhension des relations complexes entre les humains et leurs milieux de vie

⁵ Larrère, Catherine» .Avons-nous besoin d'une éthique environnementale.2002 ، «⁸ Cosmopolitiques no1 juin 2002 La nature n'est plus ce qu'elle était 1-10.p71.

⁶ Routley, Richard Sylvan, Aux origines De l'éthique environnementale, traduit par, Afeissa Stéphane, éditions 'puf, paris, 2007, p34.

⁷ Afeissa, Hicham-Stéphane. « De l'éthique environnementale au principe responsabilité et retour ». *Éducation relative à l'environnement. Regards - Recherches - Réflexions*, n° Volume 8 (décembre 2009): Volume 8. <https://doi.org/10.4000/ere.2084>(site visité le 21 mars 2025)

⁸ Jégou, A. (2007). Les origines du développement durable : L'Information *géographique*, Vol. 71(3), 19-28. <https://doi.org/10.3917/lig.713.0019> (site visité le 13janvier 2024)

*** Le Rapport Dag Hammarskjöld de 1975 sur le développement et la coopération internationale Il a été conçu comme un hommage à Dag Hammarskjöld et à sa vision de l'ONU.

⁹ Aknin, A., Geronimi, V., Schembri, P., Froger, G., & Méral, P. (2014). Environnement et développement. Quelques réflexions autour du concept de «développement durable». In J.-Y. Martin (Éd.), *Développement durable ? : Doctrines, pratiques, évaluations* (p. 51-71). . Objectifs

- Suds. Marseille: IRD Éditions, 2002 .<https://doi.org/10.4000/books.irdeditions.6771>. (site visité le 23 janvier 2024)
- ¹⁰ Martin, Jean-Yves, et Guillaume Leroy, éd .*Développement durable? doctrines, pratiques, évaluations* .Paris: IRD Editions, 2002.p.54.
- ¹¹ Flipo, Fabrice, le développement durable et ses critiques, vers une transition sociale et écologique ? éditions, Breal, France, 2022, p12.
- ¹² Lauriol, Jacques. « Le développement durable à la recherche d'un corps de doctrine ». *Revue française de gestion* 152, n° 5 (2004): 137-50. <https://doi.org/10.3166/rfg.152.137-150>. (site visité le 13 janvier 2024)
- ¹³ Figuière, Catherine, Boidin , bruno , diemer , Arnaud, pierre-Yves, économie politique du développement durable, 2 éditions, éditions, Bibliothèque nationale, Bruxelles, 2018, p27.
- ¹⁴ Boisvert, Valérie, et Armelle Caron. « La conservation de la biodiversité : un nouvel argument de différenciation des produits et de leur territoire d'origine ». *Géographie, économie, société* 12, n° 3 (2010): 307-28. <https://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2010-3-page-307.htm>
- ¹⁵ Theys, Jacques, et Clémence Guimont. « « Nous n'avons jamais été "soutenables" : pourquoi revisiter aujourd'hui la notion de durabilité forte ? » ». *Développement durable et territoires. Économie, géographie, politique, droit, sociologie*, n° Vol. 10, n°1 (4 avril 2019). <https://doi.org/10.4000/developpementdurable.13589>. (site visité le 08 avril 2024)
- ¹⁶ Lejeune, Caroline, et Clémence Guimont » .Usages et mésusages de la durabilité forte. Introduction au dossier « Regards disciplinaires et perspectives critiques sur la durabilité forte en SHS .« *Développement durable et territoires. Économie, géographie, politique, droit, sociologie* ' n° Vol. 10, n°1 (4 avril 2019) .<https://doi.org/10.4000/developpementdurable.13771>(site visité le 02 avril 2025)
- ¹⁷ Theys, Jacques, et Clémence Guimont.Op.Cit
- ¹⁸ Hans, Jonas, le principe responsabilité : une éthique pour la civilisation technologique, traduit par jean Greish, éditions du cerf, paris 1990, p26.
- ¹⁹ Bretagnolle, Sophie. « L'écologisme et la protection de l'environnement: entre préservation de la nature et gestion d'un habitat », s. d. Mémoire dirigé par Mmes. Anouk BARBEROUSSE et Laurence RAINEAU 13/05/2016
- ²⁰ Lemons, John .12 » .NATURE DIMINISHED OR NATURE MANAGED: APPLYING ROLSTON'S ENVIRONMENTAL ETHICS IN NATIONAL PARKS «« s .d. III, Holmes Rolston .*A New Environmental Ethics: The Next Millennium for Life on Earth* .New York: Routledge, 2012 . <https://doi.org/10.4324/9780203804339> (site visité le 02 avril 2025)
- ²¹ Larrère, Catherine. « Dossier « Le réveil du dodo III » - Les éthiques environnementales ». *Natures Sciences Sociétés* 18, n° 4 (octobre 2010): 405-13. <https://doi.org/10.1051/nss/2011004> (site visité le 07 mars 2025)
- ²² Vinh-De, Nguyen. « Qu'est-ce que l'éthique de l'environnement? » *Horizons philosophiques* 10, n° 2 (2000): 133. <https://doi.org/10.7202/802939ar>.
- ²³ Vinh-De, Nguyen. Ibid.
- ²⁴ Nicolaisen, Jon. 1991. « ÉCONOMIE ET ENVIRONNEMENT: PROBLÈMES ET ORIENTATIONS POSSIBL ». *revue économique de l'OCDE*, n° 16(site visité le 29 decembre 2023)
- ²⁵ Glachant, Matthieu. « L'effet du Lobbying sur les Instruments de la Politique Environnementale: » *Revue d'économie politique* Vol. 118, n° 5 (2008): 663-82. <https://doi.org/10.3917/redp.185.0663>(site visité le 04 février 2024)
- ²⁶ Flipo, Fabrice, le développement durable et ses critiques, vers une transition sociale et écologique ? éditions, Breal, France, 2022, p12.